باردو في 23 جويلية 2018

من

أعضاء مجلس نواب الشعب الممضين أسفله

إلى

السيد رئيس مجلس النواب

وبعد، وعملا بالفصلين 50 و62 من الدستور والفصل 135 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، فليصلكم طي هذا " مقترح قانون يتعلّق بإضافة الفصل 10 مكرّر للقانون عدد 71 لسنة 2016 المتعلق بقانون الاستثمار.

فالرجاء منكم التفضل بإحالته على اللجنة المختصّة لدراستها قبل عرضه على مداولة الجلسة العامة لمجلس نواب الشعب.

إمضاءات النواب أصحاب المقترح

ياسة العابري	عمار كمون وسيم
سروك الحريزي	منير زعفر
عماد الدائمي	محمد المحسن سودا
نزار عامري	الهادي بن إبراهيم
جيلاني الهمامي	عبد الرؤوف العيادي
سامية حمودة عبو	عصام الشابي

مقترح قانون يتعلق بإضافة الفصل 10 مكرّر للقانون عدد 71 لسنة 2016 المتعلق بقانون الإستثمار

فصل وحيد: يضاف للقانون عدد 71 لسنة 2016 المتعلق بقانون الإستثمار الفصل 10 مكرّر هذا نصّه

الفصل 10 مكرّر:

على كل مستثمر أجنبي أو مستغل تحت التسمية الأصلية على معنى القانون عدد 69 لسنة 2009 متحصل على صفقة عموميّة:

- إمّا تقديم على كل وحدة تضبط بأمر حكومي من قيمة الصفقة، تربّص ببلد التسمية الأصلية لا تقل مدّته عن ثلاثة أشهر لطالب تونسي مقيم ببلد التسمية الأصلية، مسجّل على الأقل بماجستير أو ما يعادلها.
- أو إسناد منحة لمؤسسة عمومية للتعليم العالي.

تحدّد إجراءات مراقبة إتمام التربّص و قيمة وإجراءات إسناد المنحة بأمر حكومي.

يكون إجراء التربّص أو إثبات إسناد المنحة من بين شروط تحصل المستثمر على آخر دفعة إنجاز الصفقة العمومية.

شرح الأسباب:

يهدف هذا المقترح إلى دعم قدرات الطلبة التونسيين المقيمين بالخارج على اقتحام سوق الشغل بسهولة عبر تربصات في شركات كبرى والتعرف على ظروف العمل الحقيقي.
كما يهدف هذا المقترح إلى توفير موارد لدعم البحث العلمي دون المساس بالاستثمار.

هذا المقترح لن يمثّل عائقا وقيدا للإستثمار فالشركات المعنية بهذا المقترح تستقبل بطبعها عددا كبيرا من المستثمرين كل سنة. كما لا تنطبق مقتضيات هذا المقترح إلاّ على الشركات المتحصّلة على صفقات عمومية.

وقد أعطى المقترح المرونة للشركات للإختيار بين تقديم تربّصات للطلبة التونسيين المقيمين بالخارج أو دعم مؤسّسات التعليم العالي في تونس.

يتوجّه هذا المقترح أساسا للطلبة المقيمين بالخارج وليس للطلبة المقيمين بتونس لسببين. فمن جهة، الهدف من هذا المقترح ليس هجرة الأدمغة. ومن جهة أخرى، هذا المقترح لا يلزم المؤسسات بأن تقدّم تربّصات مدفوعة الأجر، كما أخذ بعين الاعتبار بعض التعقيدات الإدارية كالتأشيرة والإقامة والسكن واللغة.

هذه هي الأسباب التي دعتنا لتقديم مقترح القانون المعروض.

ونطلب إستعجال النظر فيه.